المبحث الأول

التعريف بعمليات غسل الأموال

تمهيد :

تشـــكل عملية غسل الأموال إحدى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التى تحمل العديد مـــن المخاطـــر على البنية الاجتماعية والاقتصادية لأى مجتمع من المجتمعات. وتقوم عملية غســـل الأمـــوال على مجموعة من الدعائم يلزم توافرها لتحقيق الهدف الذى تسعى إليه وهى على هذا النحو تتسم بالعديد من السمات التى تميزها.

وتمـــر عملـــية غســـل الأمـــوال عـــبر مراحل معقدة من خلال العديد من الأشخاص والمؤسسات المالية، ومن خلال العديد من الأساليب المتطورة.

وعلى ضوء ماتقدم نتناول التعريف بعملية غسل الأموال من خلال مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم وأهداف غسل الأموال.

المطلب الثانى : مراحل وأساليب غسل الأموال.

المطلب الأول
مفهوم وأهداف غسل الأموال

تتسم عملية غسل الأموال بالعديد من السمات التى تميزها وصولاً لتحقيق الهدف التى تسعى إليه بالتمويه على المصدر غير المشروع فى الحصول عليها. كما أن لعملية غسل الأموال تعاريف تتباين بشأنه وجهات النظر.

ونعرض فيمايلى لهذه المفاهيم.

تعريف غسل الأموال :

يتسم اصطلاح "غسل الأموال" بالحداثة النسبية، وكان يبدو ــ إلى عهد قريب ــ تعبيراً غريباً ومبهماً للكثيرين من عامة الناس أو المتخصصين على حد سواء[1]. وتعددت التعريفات التى صاغها المهتمون بعمليات غسل الأموال. وتناول هذه التعريفات بقدر من العناية والاهتمام فى محاولة لاستخلاص تعريف شامل لعملية غسل الأموال، يتيح الإلمام بكافة جوانبها وأبعادها.

فيذهب البعض فى تعريف عملية غسل الأموال بأنها "تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريق غير مشروع"[2]، وفى تعريف آخر "العملية التى يلجأ إليها القائمون على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع"[3]، وفى تعريف أخير "التصرف فى النقود بطريقة تخفى مصدرها وأصلها الحقيقى"[4]، وتقتصر هذه التعريفات على تحديد هدف عملية غسل الأموال دون جوانبها الآخر.

---

(١) انظر د/ مصطفى طاهر: المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢. وفى ذات المعنى د/ إبراهيم عيد نايل: المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال فى القانون الجنائى الوطنى والدولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥.

(٢) وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ــ هافانا ــ كوبا من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠، وثيقة رقم A/CONF-١٤٤/١٥.

(٣) تقرير المكتب العربى لشئون المخدرات، حول عمليات غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وثيقة رقم ١٤ فى ٢٠ يناير ١٩٩٢م.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الدولى لمكافحة المخدرات ــ اليوندسيب ــ التقرير العالمى للمخدرات ١٩٩٧، ص١٣٦.

ويبرز جانب آخر من التعريفات دور المؤسسات المالية والمصرفية فى عملية غسل الأموال، فيذهب البعض فى تعريف عملية غسل الأموال بأنها "استخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية فى تنفيذ بعض العمليات المالية والتحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن الدخول غير المشروعة ــ والمودعة فى هذه البنوك والمؤسسات ــ بغرض تغيير الصفة غير المشروعة للأموال"(١)، وفى تعريف آخر "مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها فى صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع(٢). وتغفل هذه التعريفات الجانب القانونى فى عملية غسل الأموال وكونها سلوك إجرامى يستوجب العقاب.

ويذهب جانب آخر من التعريفات إلى إبراز السلوك غير المشروع فى عملية غسل الأموال ويعرفها بأنها "سعى الجهات النشطة فى مجال الاتجار بالطرق غير المشروعة إلى إضفاء الصبغة القانونية على إيراداتها. من خلال تحريك الأموال عبر قنوات شرعية بالصورة التى تؤدى إلى طمس وإخفاء المصدر الحقيقى لتلك الأموال وإيهام الأجهزة بأنها ــ الأموال ــ ناتجة من نشاطات مشروعة(٣)، وفى تعريف آخر "تحويل ونقل الأموال التى تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو المتهربة من الالتزامات القانونية إلى شكل أو أشكال أخرى من أشكال الاحتفاظ بالثروة للتغطية على مصدرها والتجهيل به حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة"(٤).

---

(١) د/ هدى حامد قشقوش: جريمة غسل الأموال فى نطاق التعاون الدولى، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١م، ص٢. وقرب من ذلك د/ حمدى عبدالعظيم : غسل الأموال، الأهرام، ١٩٩٦/١١/٢٥، ص٣.

(٢) انظر الأستاذ / عصام الدين الأحمدى: ظاهرة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية وأهم الجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها، ورقة عمل مقدمة من بنك مصر إلى مركز بحوث الشرطة، بأكاديمية الشرطة لإعداد دراسة حول: عمليات غسل الأموال وإستراتيجية مواجهتها، مركز بحوث الشرطة، ديسمبر ١٩٩٧م، ص١.

(٣) د/ سعيد سيف النصر: المواجهة المصرفية لظاهرة غسل الأموال، مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، العدد الأول، يوليو ١٩٩٩م ص١٤٠. وانظر لواء/ محمد عبداللطيف فرج، مجلة كلية التدريب والتنمية، أكاديمية الشرطة، العدد الثامن، يناير ٢٠٠٣م، ص١٦٥.

(٤) د/ السيد أحمد عبدالخالق: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٢٢، أكتوبر ١٩٩٧م، ص٣.

وتظهر هذه التعريفات المتعددة العناصر الأساسية التى تقوم عليها عملية غسل الأموال:

أولاً : أن الأمـــوال الـــتى يجرى غسلها تنحصل من مصادر غير مشروعة، قد تكون جـــرائم يعاقـــب علـــيها بالقانون أو من خلال التهرب من أداء الالتزامات القانونية كالضرائب والرسوم الجمركية.

ثانياً : تتم عملية غسل الأموال بإجراء بعض العمليات المالية داخل المؤسسات المالية أو المصرفية أو من خلال بعض عمليات المبادلة التجارية، التى تعد مشروعة فى حد ذاتها.

ثالثاً : تهدف عملية غسل الأموال إلى إخفاء وتمويه المصدر الحقيقى للأموال وإسباغ المشروعية على طريق التحصل عليها.

ومـــن ثـــم نرى أن عملية غسل الأموال هى السلوك الذى يرمى إلى استخدام الأدوات المالـــية والمصـــرفية فـــى تدوير الأموال المتحصلة من أنشطة غير شرعية بقصد إخفاء عدم مشروعيتها.

أهداف عملية غسل الأموال :

تتمـــثل غايـــة نشاط غسل الأموال فى المحافظة على عائدات الكسب غير المشروع، وتوفير الأمن وتجنيب الملاحقة القانونية[1] وتتحقق هذه الغاية من خلال الإجراءات التالية :

أولاً : إخفاء الرابطة بين الأموال غير المشروعة ومصدرها :

ويـــتحقق من خلال عمليات متعددة ترمى إلى تمويه أو طمس معالم المصدر الجرمى للأمـــوال، وتحويلهـــا من أصول نقدية إلى أصول حسابية بنكية سواء داخل الدولة أو خارجها وإبعادهـــا عـــن أجهـــزة تنفيذ القانون وتقليل حجم المخاطر القانونية التى تواجه أصحاب هذه الأمـــوال، الأمر الذى يتيح لهم الاستمرار والتوسع فى أنشطتهم غير الشرعية والحصول على مصادر وأسواق جديدة.

ثانياً : توظيف الأموال غير المشروعة فى أنشطة مشروعة :

يســـعى أصحاب الأموال غير المشروعة إلى توفير واجهة نظيفة للعمليات القذرة التى يمارســـونها وتقلـــيل المخاطـــر الأمنية من خلال إعادة استثمار العائدات الإجرامية فى بعض الأنشـــطة المشروعة. والانتقال من العالم السفلى للخارجين على القانون إلى عالم رجال المال والأعمال والاندماج فى الاقتصاد المشروع بما يوفر المرونة الكافية لتحقيق المزيد من الأرباح

(١) انظر د/ مصطفى طاهر، المرجع السابق، ص٦.

وبلـوغ المكانة الاجتماعية، فضلاً عن الدور المهم الذى تؤديه هذه الأنشطة المشروعة ــ فى الوقت ذاته ــ فى تأمين وتسهيل ممارسة الأعمال غير المشروعة[1].

سمات عملية غسل الأموال :

تتمـيز عملـية غسل الأموال بمجموعة من السمات التى تميزها عن الأنشطة المالية الأخرى، والتى تؤثر بالتالى على طبيعة تحركاتها وأهدافها .. أهمها :

١- تتسم عمليات غسل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافى، فبعد أن ظلت متركزة فى عدد محـدود مـن الـدول، حيث تنتشر تجارة المخدرات والفساد. بل أيضاً فى أيدى عدد محـدود مـن الأفراد المنحرفين داخل الدولة الواحدة. بدأت فى الانتشار لتشمل عدداً أكـبر مـن الدول والأفراد، ولم تعد تقف هذه العمليات عن حدود الدول الرأسمالية بل امـتدت لتشمل العديد من الدول النامية فى جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك أفريقـيا، وكذلـك دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، التى تحتل مكانـة رائـدة فـى الجـرائم والمافيا وكذلك غسل الاموال .. وتقدر بعض المصادر الأمريكـية أن سـتين دولة منغمسة فى عمليات غسل الأموال على مستوى العالم من خـلال أفـرادها ومؤسساتها المصرفية والمالية، ومع ذلك تظل الولايات المتحدة فى الطليعة من بين الدول التى تمارس على أرضها عمليات غسل الأموال[2].

٢- لـم تعـد عمليات غسل الأموال أحادية الجانب فى تحركاتها بل أصبحت فى اتجاهين، بمعـنى أن عملـيات غسل الأموال التى بدأت محلية أصبحت تكتسب أبعاد دولية بما يضفى على المشكلة تعقيداً وصعوبات خاصة عند محاولة تعقبها وكشفها[3].

---

(١) من أمثلة ذلك أن الاستثمارات العقارية تكفل التوزيع الجغرافى الآمن، وبأقل تكلفة ممكنة، لمختلف أجزاء الشـبكة الإجرامـية. ومن خلال شركات السياحة والطيران والملاحة والنقل البرى التابعة للمنظمات الإجرامية، يمكن تهريب المخدرات ونقل المعدات والمواد الخام اللازمة لإنتاجها، كما أن الاستثمارات فى قطاع الصناعات الكيميائية تسهم فى توفير السلائف والكيميائيات الضرورية لإنتاج المواد المخدرة، بينما يلاحظ أن الاستثمار فى مجال الفنادق وكازينوهات القمار وشركات اليانصيب والمطاعم والمتاجر متعددة الفروع .. الخ، يوفر تسهيلات كبيرة لعمليات غسل الأموال.

Diane: Illicit narcotics: recent efforts to control chemical; diversion and money laundering, Diane Publishing Company, U.S., ١٩٩٥.

(٢) انظـر د/ حمـدى عبدالعظـيم: غسل الأموال فى مصر والعالم، الطبعة الأولى، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، فرع طنطا، ١٩٩٧، ص١١٢.

(٣) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٧؛ د/ محمد كبيش: عالمية الإجرام الاقتصادى، "المظاهر ــ الأسـباب ــ أسـاليب المواجهة" مجلة الفكر الشرطى، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، المجلد الـثامن، ع٣ أكـتوبر ١٩٩٩، ص٩٨. وانظر د. بينو آرلاكى، نائب السكرتير العام للأمم المتحدة=

٣- تشـــهد عملـــيات غسل الأموال تطوراً كبيراً فى تكتيكها يساعد عليه التزايد الكبير فى حجـــم الأموال والمتحصلات غير المشروعة، وكذلك التطور فى الوسائل التكنولوجية الـــتى تستخدم فى نقل الأموال وتحويلها عبر الحدود. واستخدام أدوات مالية وتجارية مـــتعددة وفـــى بلـــدان مختلفة بقصد إخفاء المصدر الأصلى للأموال غير المشروعة، مســـتغلة فـــى ذلـــك الثغرات الموجودة فى بعض القوانين واللوائح الوطنية التى تنظم الأنشطة المالية والتجارية ومستفيدة من العراقيل والتعقيدات التى تعترض التعاون بين الســـلطات القضـــائية والشرطية بين الدول المختلفة[١]. لعل من أخطر صور التطور دخـــول الأمـــوال المغســـولة إلى عصب الاقتصاد من خلال الانغماس فى البورصة وشراء الأسهم والسندات التى تنتقل بين أيدى كثيرة وربما من جنسيات مختلفة ومن ثم يـــتعذر كشـــفها ويختلط المال المشروع بغير المشروع .. الخ. ولاشك أن ذلك يخلف تأثـــيراً سيئاً على الثقة فى السوق المالية مع ما يترتب على ذلك من آثار غير محمودة وممتدة على الاقتصاد[٢].

٤- يزداد الاتجاه إلى الغسل الدولى للأموال مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية، إذ فـــى ظل هذا التحرير مع الميل للتحرير الداخلى يميل محترفو غسل الأموال إلى نقلها عـــبر الحـــدود لتكون أكثر أماناً فى دول أخرى غير تلك التى مورستَ على أرضها الأعمـــال الإجرامـــية الـــتى تحصلت عنها الأموال. لذا لا غرابة فيما أظهرته بعض الجهـــات من تخوف انتشار جرائم غسل الأموال مع توحيد السوق الأوربية، وهو ذات التخوف الذى أبداه البعض فى الولايات المتحدة عند إقامة النافتا NAFTA .

٥- إن عملـــيات غســـل الأموال لا تتم ـــ عادة ـــ بواسطة مرتكبى الأعمال الإجرامية أو المتهربيـــن مـــن الالـــتزامات القانونـــية، بل يقوم بها خبراء على علم بقواعد الرقابة والإشـــراف فـــى الدول المختلفة وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها، كذلك فإن هـــؤلاء يكونـــون على علم بغرض التوظيف والأصول التى توفر الأمن والمأوى لهذه

=والمديـــر التنفـــيذى لـــبرنامج الأمـــم المتحدة للرقابة على المخدرات ومنع الجريمة بفيينا، ندوة حول الاتجاهات العالمية الحديثة، للحد من مشكلة المخدرات، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، القاهرة، ١٣ يوليه ١٩٩٩م.

(١) د/ مصطفى طاهر، المرجع السابق، ص١٣.

(٢) تقرير البنك الدولى للتعمير والتنمية، حول التنمية فى العالم، ١٩٩٦، ص١٢٦.

الأموال[1]. وبرزت إلى الوجود طبقة إجرامية محترفة، جديدة ومتميزة، بعيدة إلى حد كبير عن الصورة النمطية للمجرمين تضم محاسبين ومصرفيين ومحامين، وغيرهم من المهنيين الذين يحترفون مهنة غسل الأموال. وهم وإن كانوا ــ عادة ــ غير متورطين فى الأنشطة الإجرامية الأساسية، كجرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ إلا أنهم على استعداد دائم لتقديم خدماتهم وخبراتهم المالية لتجار المخدرات، ليس فقط فى مجال إخفاء ونقل وتحويل العائدات الإجرامية، وإنما أيضاً فى مجال إدارة الاستثمارات اللاحقة، فى العقارات والصفقات المالية والمشروعات التجارية وغيرها[2].

(١) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٨.

(٢) يشار فى هذا الصدد إلى قضية فرانكلين جورادو **Franklin Jurado's Case** وهو أحد رجال الاقتصاد الكولومبيين، من خريجى جامعة هارفارد الأمريكية، وقد أصدرت محكمة نيويورك الفيدرالية حكمها فى ١١ أبريل ١٩٩٦م، بسجنه لمدة سبعة أعوام ونصف العام، لقيامه بغسل مبلغ ٣٦ مليون دولار، من عائدات الاتجار بالكوكايين بالولايات المتحدة لحساب زعيم بارونات المخدرات الكولومبيين السابق جوس سانتا كروزلوندونو **Jose Santacruz-Londono** ، وقد استغرقت عمليات غسل هذا المبلغ ثلاثة أعوام كاملة، تم خلالها فتح ما يزيد على ١٠٠ حساب فى ٦٨ مصرفاً داخل ٩ دول، والقيام بتحويلات برقية من خارج بنما إلى أوروبا عن طريق عدد من المؤسسات المالية الكبرى، كما قام بنقل الأموال بين حسابات مختلفة مع الاحتفاظ بأرصدة أقل من ١٠ آلاف دولا لتجنب الشبهات والتحقيقات. انظر أكثر تفصيلاً :

United Nations Chronicle, Ibid, P. ٢٨.

المطلب الثانى
مراحل وأساليب عملية غسل الأموال

تمهيد :

تمـــر عملية غسل الأموال بمراحل ثلاث تبدأ بعملية الإيداع النقدى بإحدى المؤسسات المالـــية، ثم إجراء سلسلة من العمليات المالية بقصد إخفاء مصدر الحصول على الأموال محل عملـــية الغســـل. ثـــم تنـــتهى هذه العمليات بمرحلة دمج هذه الأموال مع غيرها من الأموال المشـــروعة. وتـــنهج عصابات غسل الأموال فى هذا السبيل مجموعة من الأساليب المتطورة باستخدام أحدث التقنيات والأساليب التكنولوجية.

أولاً : مراحل غسل الأموال :

تـــتم عملية غسل الأموال من خلال عمليات مالية معقدة يقوم بها عديد من الأشخاص والمؤسســـات وصولاً إخفاء المصدر غير المشروع للأموال محل عملية غسل الأموال. وتمر عملية غسل الأموال على هذا النحو بثلاث مراحل متعاقبة :

المرحلة الأولى : الإيداع النقدى :

وتـــتم هـــذه المرحلة بإيداع الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات أو الأنشطة غير المشروعة فى أحد الأنشطة المالية المشروعة. وقد يتم ذلك بإيداع الأموال فى أحد المصارف أو البـــنوك أو توظـــيفها في بعض الأنشطة التجارية وتحويلها إلى أصول أخرى ــ عقارات، ذهـــب، مجوهرات، تحف ثمينة ــ أو القيام باستبدال العملة المحلية بأخرى أجنبية تمهيداً لنقلها إلى خارج البلاد[1].

وتحقـــق هـــذه المـــرحلة هدفين : التخلص من المبالغ الضخمة المتحصلة من النشاط الإجرامى، والثانى إدخال الأموال غير المشروعة فى إحدى المؤسسات المالية.

المرحلة الثانية : التمويه والتغطية :

وخـــلال هـــذه المـــرحلة يعمد أصحاب الأموال غير المشروعة إلى إجراء سلسلة من العملـــيات المصرفية والمالية المتعاقبة على ودائعهم بهدف الفصل بين هذه الأموال والمصدر

(١) لـــواء / محمد عبداللطيف فرج، المرجع السابق، ص١٦٨ وانظر أيضاً د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٤.

الأصلى غير المشروع. وتتسم هذه العمليات بقدر كبير من التعتيم والتمويه على المصدر غير المشروع للأموال. وإجراء عمليات متعددة ومركبة من الصفقات التجارية والتحويلات الداخلية والخارجية ثم إعادة التحويل عدة مرات مع تدعيم العمليات بالمستندات التى تساعد على تضليل الأجهزة الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون.

وتتسم العمليات المالية التى تتم خلال هذه المرحلة بسمات أساسية[1]:

- نقل الأموال من دولة إلى أخرى بسرعة فائقة.
- توزيع الأموال غير المشروعة بين استثمارات متعددة ومتنوعة.
- التواطؤ مع المصاريف الوطنية والأجنبية.
- التعاون مع شركات الغطاء والشركات الوهمية التابعة للمنظمات الإجرامية.
- الاستفادة من خدمات نوادى القمار فى تغيير العملة[2].

المرحلة الثالثة : الدمـــــــــج :

وتلك هى المرحلة النهائية من مراحل غسل الأموال والتى يتم فيها إضفاء الشرعية على العائدات غير المشروعة بعد أن انقطعت صلتها تماماً بمنشأها الإجرامى عقب مرحلتى الإيداع والتمويه. حيث يعاد ضخ الأموال التى تم غسلها فى الاقتصاد مرة أخرى كأموال مشروعة وتكتسب مظهراً قانونياً. وذلك بأن تشترك الأموال الناشئة عن الفعل غير المشروع فى مشروع تجارى آخر يعرف عنه مشروعيته ومشروعية مصدر رأسماله بحيث يصعب الفصل بين المال المتحصل من مصدر غير مشروع والمال المتحصل من مصدر شرعى وبالتالى يعاد ظهور الأموال غير المشروعة التى تم غسلها مختلطة ومندمجة فى النظام

---

(١) د/ سليمان عبدالمنعم: التكييف القانونى لظاهرة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١٤. د/مصطفى طاهر، المرجع السابق، ص١٠.

(٢) الشركات الغطاء أو الواجهة **Shell or Front Companies**، هى كيانات منشأة بصورة قانونية، وتشارك أو تتظاهر بالمشاركة فى تجارة مشروعة، مثل تجارة التحف الفنية والمعادن النفيسة والمجوهرات، وشركات الاستثمارات العقارية، وشركات النقل والسياحة ومؤسسات الإقراض والائتمان .. الخ، وترمى جميعها ــ فى المقام الأول ــ إلى تغطية عمليات غسل الأموال، والقيام بدور الوسيط، لتحويل متحصلات الأنشطة الإجرامية. أما الشركات الوهمية **Ghost Companies** فهى ــ على خلاف الشركات الغطاء أو الواجهة ــ شركات صورية لاتوجد فى الواقع إلا بالاسم، ولم يتخذ بشأنها أى إجراء من إجراءات التأسيس وتظهر فى أكثر الأحيان فى وثائق الشحن وأوامر تحويل الأموال باعتبارها الجهة المرسل إليها أو وكيلة الشحن أو طرفاً ثالثاً بغية إخفاء المتسلمين النهائيين للأموال غير المشروعة. راجع فى ذلك: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٥م، النسخة العربية، ٣٤ ص٩، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦م.

الشرعى، وتبدو وكأنها متولدة عن أعمال مشروعة[١]. ويغلب أن تكون البنوك أو المؤسسات المالية طرفاً أصلياً مشاركاً فى عملية غسل الأموال وإن كان يتعذر إثبات سوء النية أو التواطؤ مع أصحاب الأموال غير المشروعة[٢].

ويستوى فى هذه المرحلة أن تكون عملية الاندماج لهذا المال فى الاقتصاد القومى أو خارجه على عكس ما يذهب إليه البعض من أن الأموال ذات الأصل غير المشروع تعود مرة أخرى إلى البلد التى تحصلت على أرضه[٣].

وبصفة عامة ينظر إلى هذه المراحل الثلاثة باعتبارها عملية واحدة تتم من خلال أنشطة مختلفة. وقد يحدث تخطى لمرحلة أو أكثر منها، كما قد يلجأ أصحاب الأموال غير المشروعة إلى انتهاج طرق وأساليب جديدة تماماً.

ثانياً : أساليب غسل الأموال :

تعتمد عملية غسل الأموال على نشاط منظم وتخطيط مسبق بالنظر إلى ما تتطلبه من اختراق للنظام المالى المحلى وتشابك وتداخل مع النظام المالى العالمى. وتتحقق هذه العملية من خلال أساليب عديدة ومتنوعة كما يعمد القائمون عليها إلى تطوير ها بصفة مستمرة واستغلال كل حديث وجديد فى تكنولوجيا العصر[٤].

١ - المؤسسات المصرفية :

تؤدى المؤسسات المصرفية دور الوسيط فى عملية غسل الأموال حيث يجرى من خلالها تنفيذ غالبية عمليات غسل الأموال، حيث يقوم أصحاب الأموال غير الشرعية بإيداع أموالهم فى أحد فروع المؤسسات المصرفية فى الدولة التى تم على أرضها النشاط غير المشروع، ثم يقوم البنك بإجراء سلسلة من التحويلات عبر فروعه المنتشرة فى بعض الدول،

---

(١) انظر : الدراسة التى أعدها مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، عمليات غسل الأموال وإستراتيجية مواجهتها، يناير ١٩٩٨، ص٣٠.

(٢) د/ سميحة القليوبى: الأسس القانونية لعمليات البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٣.
وانظر : تقرير اعمال الاجتماع الدولى الرابع الخاص "بالأصول المالية المتأتية من النشاطات الإجرامية" ليون، فرنسا، الفترة من ١٠/٢٥ إلى ١٠/٢٦/١٩٩٤م.

(٣) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٤.

(٤) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص١٢.

إلـــى أن تستقر هذه الأموال فى الدولة المطلوب تواجد الأموال فيها أو غيرها[١]، وعلى سبيل المـــثال قـــام أحـــد البنوك العربية ــ كانت له فروع على مستوى الدول الأوربية وأمريكا ــ بالتعاون مع تجار المخدرات ومساعدتهم على تهريب حصيلة مبيعاتهم إلى أوطانهم بعد غسلها حيـــث كـــان مهربو المخدرات يشحنون بضاعتهم من كولومبيا إلى الولايات المتحدة حيث يتم بـــيعها هناك ويقبضون الثمن ثم يودعون أموالهم القذرة الناتجة عن بيع المخدرات فى فرع فى فلوريدا الذى يقوم بدوره لتحويلها إلى كولومبيا عبر فروعه العديدة وبهذا العمل يكون البنك قد قام بغسل هذه الأموال القذرة وجعلها تبدو كأية أموال أخرى لها جذور شرعية[٢].

ويذكـــر "روبرت باوس" أن ٨٠% من الأموال القذرة الناتجة عن مبيعات المخدرات، تمـــر عبر الجهاز المصرفى فى الولايات المتحدة، أكبر سوق فى العالم بفارق كبير. ويضيف أن كـــبار المصـــرفيين الراغبيـــن فى جذب أكبر كميات من الودائع لعبوا دوراً هاماً فى ذلك، وأضـــاف أن النسبة الباقية من الأموال كانت تتحرك بواسطة المصارف السويسرية والإيطالية فى حين كان يتم غسل البعض منها بواسطة محلات المجوهرات النفيسة.

كمـــا أنـــه فى مجال تهريب الأموال أخذت المسألة بعداً هاماً وخطيراً من خلال إنشاء شـــركات متخصصـــة عملهـــا الرئيســـى هو التهريب، وتعـــــرف باسم الشركات ghost companies . والواقع أن هذه الشركات تلعب دوراً مزدوجاً وخطيراً فى هذا المجال[٣].

٢ – الفواتير المزورة :

حيـــث يقـــوم صـــاحب الأموال غير الشرعية باستيراد سلع ومنتجات من الدولة التى تحصـــل على الأموال غير المشروعة على أرضها ــ حيث تكون أمواله مودعة بها ــ ويقدم مســـتندات صـــورية لأجهزة الدولة بالاتفاق مع الشركات الأجنبية المصدرة للسلع، بحيث تقل القـــيمة المثبـــتة بالفاتورة عن القيمة الحقيقية للسلع، على أن يقوم المستورد بإيداع الفرق بين القيمتيـــن فـــى أحد البنوك لحساب صاحب الأموال غير الشرعية. وبذلك تتحقق أرباح كبيرة للمســـتورد، وهى تبدو بذلك مصدر مشروع يعطى الشرعية للأموال. وقد تحدث هذه العملية

---

(١) لـــواء / محمد عبداللطيف فرج، المرجع السابق، ص٦٥؛ وانظر مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، الدراسة السابقة، ص٢٥؛ وانظر ورقة العمل المقدمة من الأستاذ/ عصام الأحمدى: ظاهرة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية وأهم الجهود الدولية والمثلى المبذولة لمكافحتها، المرجع السابق، ص٣.

(٢) انظر د/ سهير إبراهيم : غسل الأموال القذرة فى الأوعية المصرفية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٤.

(٣) روبرت باوس: عميل سابق للمخابرات الأمريكية، وكان يشغل منصباً فى وزارة الخزانة الأمريكية يتعلق بغسل الأموال، وصاحب كتاب "غسل الأموال القذرة". انظر د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص١٣.

بصورة عكسية فى حالة التصدير للخارج وبأسعار تتجاوز القيمة الحقيقية للسلع أو الخدمات(١).

ويغلب أن تكون عملية الاستيراد والتصدير فى السلع ذات القيمة المالية المرتفعة كالذهب أو المجوهرات أو التحف النادرة على حسب ظروف كل دولة. وفى نيجيريا على سبيل المثال، قدر أن هذا الأسلوب أدى إلى تهريب حوالى ١٤,٢ بليون دولار (٨ بليون بالنسبة للصادرات +٦,٢ بليون للواردات)، كما أعلن فى ١٩٨٥ أن حوالى خمس واردات هذا البلد نفسه قد قدرت بأكثر من قيمتها. ويحدث الأمر نفسه فى دول عديدة مثل كولومبيا والإكوادور وغيرها(٢).

٣- استخدام بطاقات الائتمان (النقود البلاستيكية):

بعض البنوك ذات الصبغة العالمية والفروع المتعددة على مستوى العالم تصدر بطاقات للصرف من أى فرع من فروعها أو من أى ماكينة آلية للبنك على مستوى العالم، فيقوم حامل البطاقة بشراء بضائع فى بلد آخر مستخدماً البطاقة الائتمانية فتحول فواتير تلك البضائع إلى مركز إصدار البطاقات والقيمة يتم سدادها من الفرع الذى تمت فى بلده العملية وبعد ذلك يقوم بطلب القيمة من البنك مصدر البطاقة فيقوم بالتحويل تلقائياً ويخصم القيمة على حساب العميل لديه ثم يقوم المشترى بعد ذلك ببيع هذه البضائع التى تم واشتراها بالبطاقة الائتمانية ويحصل على الثمن دون مروره بقنوات وقيود التحويلات وقد يتمكن مستلم المال من إيداعه أحد البنوك الأخرى، وهكذا يصعب تحرى مصدره(٣).

٤- الإنترنت :

تلعب شبكات الكمبيوتر دوراً بارزاً ــ خلال السنوات الأخيرة ــ فى تسهيل عمليات غسل الأموال وذلك من خلال الإنترنت الذى يعتبر أحدث طرق غسل الأموال المشبوهة

---

(١) لواء / محمد عبداللطيف فرج، المرجع السابق، ص١٦٦.
(٢) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص١٥.
(٣) حسن محمد العيوطى: الأموال القذرة، غسل الأموال فى مصر والعالم، إصدارات أخبار اليوم، ١٩٩٩م. وانظر د/ سيد شوربجى عبدالمولى: عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ع ١٨ السنة ١٤ ، سنة ١٤٢٠هـ ص٣١٤.

خاصة أنه أسهل استخداماً وأيسر فى التعامل مع البنوك بضغطة زر تفتح لك آفاق الدخول فى حسابات وأنشطة مالية ومصرفية فى آية جهة أو مؤسسة تشاء[١].

٥- أساليب أخرى متنوعة[٢]:

يلجأ أصحاب الأموال المتحصل عليها بطرق غير شرعية إلى أساليب جديدة ومبتكرة تستغل كل حديث ومتطور من وسائل التكنولوجيا والأدوات المالية بحيث لايمكن حصر الوسائل المستخدمة فى عملية غسل الأموال ونشير فيمايلى إلى بعضها إجمالاً:

استغلال أعمال البورصة فى غسل الأموال :

فبعد إلغاء القيود على حركة انتقال رؤوس الأموال فيما بين البورصات فقد يؤدى ذلك إلى تشجيع البعض فى القيام بعمليات لغسل أموالهم الناتجة عن أعمال غير مشروعة عن طريق تحويل هذه الأموال من الداخل إلى الخارج (لتوظيفها فى أسواق المال العالمية فى الخارج) ثم يقوم بإعادتها مرة أخرى إلى الداخل فى صورة قانونية أو قد يقوم البعض الآخر بالتحويل من الخارج.

وتنتشر هذه الوسيلة فى السوق الأمريكية حيث قرر مجلس الشيوخ الأمريكى فى تقرير له عام ١٩٩٢ أن حجم هذه العمليات تجاوز المائة مليار دولار[٣].

وهناك أسلوب آخر حيث يدخل أحد الأشخاص إلى البلد ويعلن أن فى حوزته مليون دولار أمريكى، وفى جمارك المطار يفتح المهرب حقيبته التى تحتوى على مائة ألف دولار فى شكل أوراق نقدية قليلة القيمة على أمل ألا يقوم موظف الجمارك بعدها؛ فإذا عدها الموظف وأكتشف أن المبلغ أقل، يظهر المهرب شيكاً بمبلغ ٩٠٠ ألف دولار وإذا استجوب المهرب يفيد بحدوث الخطأ؛ وإذا لم يكتشف رجل الجمرك الخطأ يتسلل المهرب إلى البلد ويقوم بتحصيل مبلغ ٩٠٠ ألف دولار ويغادر البلد زاعماً أنه يحمل نفس مبلغ المليون دولار الذى دخل بها وأنه لم يستطع إنجاز صفقة تجارية.

---

(١) وقد أشار تقرير أعدته الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى عام ١١٩٧ إلى أن ٢٨,٥ مليار دولار من الأموال القذرة نظير سنوياً عبر الإنترنت لتخترق حدود ٦٧ دولة فى أنحاء مختلفة من العالم لغسلها، انظر جريدة الأهرام الصادرة فى ١٩٩٧/٤/٤م.

(٢) بحث جماعى ، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة ظاهرة تجارة المخدرات وغسل الأموال القذرة، معهد القادة لضباط الشرطة، كلية التدريب والتنمية، الدورة ٦٦، اكتوبر ١٩٩٧، إشراف لواء/ محمد شعراوى، مساعد وزير الداخلية، ص١٧-١٨.

(٣) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص١٦.

أسلوب أخر حيث يتم شراء الأعمال التى أفلست وتدر إيرادات إجمالية من البيع نقداً مثل الفنادق بأنواعها والمطاعم وسرعان ما تصبح هذه الأعمال المفلسة ناجحة جداً نظراً لتضخم الإيرادات الإجمالية بإضافة الأموال غير الشرعية[1].

طريقة الإيداع الجماعى" حيث يتم تزويد عدة أفراد بمبالغ من النقود ويتوجه كل واحد منهم إلى مصارف مختلفة ويشترى شيكات مصرفية ذات قيم تقل عن عشرة آلاف دولار ويتهرب بالتالى من التزام الإبلاغ بمصدرها، وبعد ذلك يسلم هؤلاء الأفراد الشيكات إلى فرد آخر يتولى عمليات تصريفها. فى شراء الحوالات البريدية ثم تودع هذه الحوالات البريدية والشيكات المصرفية فى حسابات محلية أو ينقلها أشخاص إلى حسابات خارج البلد؛ وفى بعض الحالات تكون هذه ــ الصكوك المالية سابقة التظهير ومؤشر عليها للإيداع فقط مما يجعلها غير قابلة للتداول من جانب الناقل أو الساعى الذى يحملها.

استخدام صالات القمار:

حيث يتم عن طريقها كذلك تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال معلومة المصدر حيث يقوم صاحب المال باللعب فى صالات القمار مع أشخاص من أتباعه ، يحقق مكاسب وهمية وتسجل بصالات وكازينوهات القمار المرخص لها بالفنادق الكبرى على أنها مكاسب ودخول أرباح قمار وبالتالى تصبح أموالاً معلومة المصدر.

أسلوب عادة ما تستخدم الحسابات السرية لتسهيل عمليات غسل الأموال نظراً لعدم سماح البنوك بالكشف عن أسماء أصحاب الحسابات أو هويتهم أو الاستعاضة عن ذلك بتفويض المودعين لغيرهم الذين يستترون وراءهم كواجهة للتعامل حيث يقومون باستخدام الأموال المحولة لهم فى أداء بعض الأنشطة المعلنة مثل المساهمة فى أو إنشاء المشروعات التجارية أو الاستثمارية أو شراء السلع المعمرة أو العقارات والذهب والتحف واللوحات وغيرها[2].

(١) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص١٥.
(٢) أ/ عصام الأحمدى: ورقة العمل السابق الإشارة إليها، ص١.